الفصل العاشر
أصح أسانيد أم سلمة
وتخريج ما روى بها

إسناد: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر، عن أم سلمة

تقدم إيراد ما يفيد أنه من أصح الأسانيد[١].

التعريف برواة السند:

أولاً: شعبة:

تقدمت ترجمته[٢].

ثانياً: قتادة:

هو قتادة بن دِعَامة بن قَتادة السَّدُوسى، أبو الخطاب البصرى، الأكَمْه، أحد الأعلام. روى عن أنس، وسعيد بن المسيب، وابن سيرين، وخلق كثير.

وقال سعيد بن المسيب: ما أتانى عراقى أحفظ من قتادة. وقال أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لم يسمع شيئاً إلا حفظه، وقُرِئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وكان من العلماء.

وقال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر قتادة، فأطنب فى ذكره، فجعل ينشر من عِلْمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قَلَّ ما تجد من يتقدمه، أمَّا المِثل فلعلَّ. وقال إسماعيل القاضى فى «أحكام

(١) انظر : (الثانى عشر) من أصح أسانيد الصحابة غير المكثرين من الفصل الأول فى الباب الثانى.
(٢) انظر : حديث رقم (١٤/ ١٩٣).

القرآن»: سمعت على بن المدينى يضعف أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة، وسعيد فيها رجال. وقال ابن حجر:«ثقة ثبت. وهو رأس الطبقة الرابعة. وقال ابن معين: ولد سنة ستين، ومات سنة سبع عشرة ومائة»[١].

أما ما ذكره إسماعيل القاضى عن ابن المدينى من أنه يضعف أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديدًا ، وما ذكره من أن بين قتادة وسعيد بن المسيب رجالاً، فإن هذا يعنى أنه يتهمه بالتدليس ، وطالما هذا الإسناد رواه شعبة، عن قتادة فإن ذلك ينفى عنه هذه التهمة، لأن شعبة لا يأخذ عن قتادة ما دلسه.

فقد قال أبو داود: قال شعبة: كنا نعرف الذى لم يسمع قتادة من ما سمع، إذا قال: «قال فلان وقال فلان»، عرفنا «أنه لم يسمعه».

«وقال ابن مهدى: سمعت شعبة يقول: كنت أتفطَّن إلى فَم قتادة كيف يقول. فإذا قال: حدثنا ـ يعنى كتَبْتُ»[٢].

ثالثاً: سعيد بن المسيب:

تقدمت ترجمته[٣].

رابعاً: عـــامر:

هو عامر بن أبى أمية بن المغيرة المخزومى، له صحبة، أسلم يوم الفتح.

قال ابن عبد البر: لا أحفظ له رواية عن النبى ﷺ. روى عن أخته أم سلمة.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨) رقم (٤٨٤٨) ـ تهذيب التهذيب (٣/ ٤٢٨ ـ ٤٣٠) ـ التذكرة (٣/ ١٣٨٤ ، ١٣٨٥) رقم (٥٥٣٢) ـ التقريب رقم (٥٥١٨).

(٢) سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبى (٧٤٨هـ ـ ١٣٧٤م) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (٥/ ٢٧٤).

(٣) انظر : (ثانيا) من الإسناد الثانى فى الفصل الثانى فى الباب الثانى.

وروى عنه سعيد بن المسيب. ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين، وكذا ابن أبى خيثمة، ويعقوب بن سفيان وغيرهما. وقال أبو نعيم فى «معرفة الصحابة»: زعم بعض المتأخرين أنه أدرك النبى ﷺ. قال ابن حجر: أما الإدراك فشىء لا شك فيه لأن أباه توفى قبل الهجرة قطعاً، فمقتضى ذلك أن يكون عمره عند موت النبى ﷺ بضع عشرة سنة، ثم إنه قرشى معروف، ولم يبق فى الفتح أحد من قريش غير مسلم[1].

خامساً: أم سلمة:

هى هند بنت أبى أمية، واسمه حذيفة، ويقال: سُهيل بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مَخْزوم المخزومية، أم سلمة زوج النبى ﷺ. تزوجها سنة اثنتين من الهجرة بعد بَدْر وبنى بها فى شوال، وكانت قَبْله عند أبى سلمة بن عبد الأسد. روت عن النبى ﷺ، وعن أبى سلمة بن عبد الأسد، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ. روى عنها أخوها عامر بن أبى أمية، وابناها عمر، وزينب ابنا أبى سلمة، وخلق.

قال ابن حجر: تزوجها النبى ﷺ بعد أبى سلمة سنة أربع، وقيل: ثلاث، وعاشت بعد ذلك ستين سنة. قال الواقدى: إنها توفيت سنة تسع وخمسين.

وقد علق عليه ابن حجر بقوله: «أما قول الواقدى: إنها توفيت سنة تسع وخمسين فمردود عليه بما ثبت فى «صحيح مسلم» أن الحارث بن عبد الله بن ربيعة وعبد الله بن صفوان دخلا على أم سلمة فى ولاية يزيد بن معاوية فسألاها عن الجيش الذى يخسف بهم وكانت ولاية يزيد فى أواخر سنة ستين.

وقال ابن حبان: ماتت فى آخر سنة إحدى وستين بعدما جاءها نَعْى حسين بن

(١) تهذيب الكمال (١٤/ ١٢ ـ ١٤) رقم (٣٠٣٥) ـ تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٢) ـ التذكرة (٢/ ٧٨٧) رقم (٣٠٥٤) ـ التقريب رقم (٣٠٨٦).

على رضى الله عنهما[1].

وقد روى بهذا السند حديثان هما :

(١/ ١١٤١) ـ مسند أحمد : عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِى ﷺ كَانَ يصْبِحُ جُنُبًا فَيغْتَسِلُ وَيصُومُ.

قَالَ : فَرَدَّ أَبُو هُرَيرَةَ فُتْياهُ.

(٢/ ١١٤٢) ـ مسند أحمد : به عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيرِ احْتِلامٍ، ثُمَّ يصُومُ يوْمَهُ. قَالَ : فَتَرَكَ أَبُو هُرَيرَةَ فُتْياهُ.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٥/ ٣١٧) رقم (٧٩٤١) ـ تهذيب التهذيب (٤/ ٦٩٠ ، ٦٩١) ـ التذكرة (٤/ ٢٣٦٠) رقم (٩٩٩٤) ـ التقريب رقم (٨٦٩٤).

[١/ ١١٤١] مسند أحمد (٤٤/ ٢٢٥) رقم (٢٦٦٠٩) .عن يحيى بن سعيد، عن شعبة به.

والحديث إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عامر أخى أم سلمة (وله صحبة) فقد روى له النسائى.

وأخرجه أبو يعلى فى (١٢/ ٤٣١ ، ٤٣٢) رقم (١٢١/ ٦٩٩٩) ـ والطحاوى «فى شرح مشكل الآثار» فى (٢/ ٢١) رقم (٥٤٧) و «شرح معانى الآثار» فى (٢/ ١٠٥). من طريق يحيى بن سعيد، بهذا الإسناد .

وأخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢/ ١٠٥) من طريق روح بن عبادة.

وابن حبان فى الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان فى (٨/ ٢٧٠ ، ٢٧١) رقم (٣٥٠٠) من طريق ابن المبارك، والطبرانى فى «المعجم الكبير (جـ٢٣) رقم (٦٦٩) . من طريق عمرو بن مرزوق ورقم (٦٧٢) من طريق يزيد بن زُريع ورقم (٦٧٠) . من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّى وفى المعجم الأوسط (٩/ ٢٠٧ ، ٢٠٨) رقم (٨٤٥٠). من الطريق السابق خمستهم عن شعبة بهذا الإسناد.

[٢/ ١١٤٢] مسند أحمد (٤٤/ ٢٥٥) رقم (٢٦٦٤٨). عن محمد بن جعفر، وحجاج بن محمد المصيصى، كلاهما عن شعبة به. والحديث إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

الحديث له شاهد عند السيدة عائشة من طريق الزهرى، عن عروة، عنها عند البخارى ومسلم.

انظر : حديث رقم (٣٣/ ٨١٦).

obeikandl.com

الخاتمة

من خلال البحث نستطيع أن نخرج بالنتائج التالية :

١ـ إن جزءاً كبيراً من السنة قد روى بأصح الأسانيد ،إذ إننى قد خرَّجت حوالى أربعة آلاف حديث ـ تقريباً ـ رويت بأصح الأسانيد وذلك بالمكررات ،أما من غير المكررات فقد بلغ عددها ألفاً ومائتين وأربعة عشر حديثاً .

٢ـ لا نستطيع أن نعد إسناداً من أصح أسانيد البلدان صحيحاً فى حد ذاته ، أو أن نضاهيه بأصح الأسانيد المطلقة أو المقيدة بصحابى ما، فأصح أسانيد البلدان يعنى أنها قد تكون أصح ما فى هذه البلدان، ولا يعنى ذلك بالضرورة أنها من الأصح على جهة الإطلاق.

٣ ـ قد توثق أحاديث رويت بأصح الأسانيد أحاديث أخرى لا تعد من أصح الأسانيد، وقد يكون فى إسنادها ضعف ،وذلك عن طريق المتابعات والشواهد بينها وبين أحاديث من أصح الأسانيد.

٤ ـ كان لأبى الفضل العراقى السبق فى جمع أحاديث لست عشرة ترجمة تعد من أصح الأسانيد ، وتخريجها من مسند الإمام أحمد ، وموطأ الإمام مالك .

وقد جاء هذا البحث ليجمع كل الأسانيد التى قيل عنها: إنها أصح الأسانيد ـ سواء كانت مطلقة أو مقيدة ، وبلغ عددها إحدى وثلاثين ترجمة ،فزادت على أبى الفضل العراقى خمس عشرة ترجمة ، وخرجت أحاديثها من الكتب الستة،باعتبارها أصلاً للصحيح ،ماعدا ثلاثة أسانيد ذهبت أبحث عن أحاديث لها خارج نطاق الكتب الستة ؛ لأننى لم أجد لها أية أحاديث فيها،وذلك عند الإمام أحمد، والموطأ،والدارمى ،بجانب الكتب الستة ، وهذه الأسانيد هى :

ـ إسناد على بن الحسين بن على ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبى وقاص.

ولم أجدله أحاديث فى هذه الكتب أيضاً ، ووجدت له حديثاً فى مسند البزار والدارقطنى .

ـ إسناد شعبة ،عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ،عن عامر بن أبى أمية،عن أم سلمة.

ووجدت له حديثين فى مسند الإمام أحمد .

ـ إسناد عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى ، عن حسان بن عطية ، عن الصحابة.

فالصحابة الذين روى عنهم حسان بن عطية هم : أبو أمامة (صدى بن عجلان)، أبو واقد الليثى ، وعنبسة بن أبى سفيان .

فأبو أمامة لم أجد له أية أحاديث بهذه الترجمة فى الكتب التسعة .

وأبو واقد الليثى ،وجدت له حديثين عند أحمد ، وحديثاً عند الدارمى ، وهى فى الحقيقة ثلاث روايات لحديث واحد ، ولم آخذ شيئاً ؛لأنها ليست على شرط الدراسة ، فالطرق الموصلة إليها ضعيفة ، وقد بينت ذلك فى الشروط .

أما عنبسة بن أبى سفيان فقد وجدت له حديثاً واحداً عند النسائى ، ولم آخذه أيضاً ؛ لأن عنبسة تابعى وليس بصحابى .

٥ـ جعلت فى الباب الأول للبحث فصلاً وضعت فيه شروطاً للدراسة لضمان الأصحية فى كل ما جمعت من أسانيد ، ذكر عنها أنها أصح الأسانيد المطلقة أو المقيدة بصحابى ما ، أو ببلد ما فجاءت فى ستة شروط :

فالشرط الأول : خصص لرجال الأسانيد التى قيل عنها: إنها أصح الأسانيد،

والرواة الذين رووا بهذه الأسانيد ، ومن خلال هذه الشروط استبعدت خمسة أسانيد من الأسانيد الستة والثلاثين وهم :

ـ الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه .

ـ محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة .

ـ جعفر بن محمد بن على ، عن الحسين بن على ، عن أبيه ،عن جده ، عن على .

ـ الأوزاعى ،عن حسان بن عطية ، عن الصحابة .

على بن الحسين بن على ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبى وقاص.

أما الشرط الثانى : فقد خصصته للرواة لأصح الأسانيد مباشرة ، ويتعلق هذا الشرط بحالاتهم ـ تعديلاً وجرحاً ، وتبعاً لهذه الحالات نأخذ رواياتهم لأصح الأسانيد أو نتركها . وتبعاً لهذا الشرط تركت روايات رويت بهذه الأسانيد .

أما الشرط الثالث : جعلته لرواة أصح الأسانيد من بداية شيخ أحد الكتب الستة إلى الراوى الذى روى واحداً من أصح الأسانيد ، واشترطت فى هؤلاء الرواة ألا يكون من بينهم راوٍ قد ضعف . واستبعدت تبعاً لذلك رواياتهم بعض رواتها بالضعف ، وذلك لضمان الأصحية .

أما الشرط الرابع :فقد نص على ألا يوجد فى الحديث علة أو شذوذ ، وذلك التزاماً بقول ابن حجر فى معرض حديثه عن أصح الأسانيد: «إنما يوصف بالأصحية حيث لا يكون ثمة مانع من اضطراب أو شذوذ ».

ووجدت أحاديث رويت بأصح الأسانيد فقدت هذا الشرط فاستبعدتها ، وأوردتها فى باب الدراسة ، ونبهت على سبب وصفها بالعلة أو الشذوذ .

أما الشرط الخامس : فاشترطت فيه ألايكون الحديث معلقاً ، حيث إن الحديث

المعلق ـ حتى وإن أورده البخارى فى صحيحه ، إلا أننا لا نستطيع أن نعده من أصح الأسانيد ؛ وذلك لأن موضوع بحثنا الأصح وليس مجرد الصحيح .

أما الشرط السادس : فقد نص على ألا يكون فى الحديث تدليس ، ولم يصرح فيه المدلس بالتحديث . فقد وجدت بعض الرواة الذين رووا أحاديث بأصح الأسانيد قد اتهموا بالتدليس ، فإذا صرح المدلس بالتحديث أخذته ، وإذا لم ، يصرح بل عن حديثه تركته ، وإذا لم يكن فى الصحيحين .

٦ـ جعلت الباب الثانى لأصح أسانيد الصحابة المكثرين ، وتخريج ما روى بها .

وقد اشتمل على ثلاثة فصول لثلاثة صحابة وهم : عبد الله بن عمر ـ وأبو هريرة ـ وعائشة .

فلابن عمر: أربعة أسانيد تعد من أصح الأسانيد ، وكان أكبرها من حيث عدد الأحاديث : إسناد عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، حيث بلغ عددها مائة وأربعة وعشرين حديثاً . وقد شملت أحاديثه العديد من أبواب الفقه، ولكنها كثرت فى باب الصلاة ، والحج ، والبيوع ، والإجارات ، والمزارعة ، والجهاد والسير.

أما أبو هريرة فقد كان له ستة أسانيد ، وكان أكبرها من حيث عدد الأحاديث: إسناد أبى الزناد عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، حيث بلغ عدد أحاديثه مائة واثنين وثلاثين حديثاً . وشملت ـ أيضاً ـ العديد من أبواب الفقه ، ولكنها كثرت فى باب الصلاة، وعلامات القيامة ، والبعث والجنة والنار .

أما السيدة عائشة: فقد كان لها ستة أسانيد ، وكان أكبرها فى عدد الأحاديث إسناد هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، حيث بلغ عدد أحاديثه مائة وواحداً وأربعين حديثاً . وقد شملت أحاديثها العديد من أبواب الفقه، ولكنها كثرت فى

باب الطهارة ، والصلاة ، والحج ، واللباس والزينة والمناقب .

٧ـ جاء الباب الثانى ليشمل أحاديث الصحابة غير المكثرين ، وقد جاءت أحاديثهم قليلة جداً إذا قورنت بأحاديث الصحابة الثلاثة السابقين ، وجاءت أحاديثهم متفرقة على أبواب الفقه .

ومن هنا نستطيع أن نقول :

٨ ـ إن جميع الأحاديث التى رويت بأصح الأسانيد قد شملت معظم أبواب الفقه إن لم تكن جميعها ، فما قل عند صحابى فى باب منها كثر عند الآخر ، وما لم يوجد عنده فى باب من هذه الأبواب وجد عند غيره من الصحابة .

٩ـ جاءت الأحاديث التى رويت بأصح الأسانيد فى معظمها مرتبطة ببعضها البعض ، عن طريق المتابعات والشواهد مما يزيد من توثيقها .

ما يوصى به البحث:

وأخيراً فإن أصح الأسانيد إنما هى أساس ومنطلق لأصحية كثير من الأحاديث ، بحيث يتضاعف عدد الأحاديث التى جاءت فى هذه الدراسة ، وتلك ما تلتقى مع أحاديثنا عن طريق المتابعات والشواهد ، فمثلاً حديث للأعرج،عن أبى هريرة ، يمكن أن يأتى من طرق أخرى لتلاميذ أبى هريرة ويكون حديث الأعرج متابعاً ومصححاً له . وهكذا فى الأحاديث الأخرى فى الكتب الستة أو فى غيرها .

وعلى هذا فيوصى البحث بأن تدرس هذه الشواهد والمتابعات لنخرج بجل أحاديث السنة موثقة وصحيحة ، فيصحح الضعيف ويزداد الصحيح أصحية .